الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/21

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 May 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة السابعة

جنيف، ١ و٢ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ١ و٢ أيار/مايو ٢٠١٩

GE.19-08541(A)

1908541

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – موجز الرئيس ٣

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية ٣

باء – تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات ٣

جيم – الجلسة العامة الختامية ١١

ثانياً – المسائل التنظيمية ١٢

ألف – انتخاب أعضاء المكتب ١٢

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٢

جيم – اعتماد تقرير الاجتماع ١٢

المرفق

الحضور ١٣

مقدمة

أُجريت خلال الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، المعقودة في جنيف يومي ١ و٢ أيار/مايو ٢٠١٩، مناقشات ركزت على موضوع تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

١- افتتحت الدورةَ السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية نائبةُ الأمين العام للأونكتاد.

٢- وأكدت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في كلمتها الافتتاحية، أن الخدمات تساهم في النمو العام للإنتاجية، ليس فقط من خلال آثارها المباشرة على الاقتصاد، وإنما أيضاً من خلال آثارها غير المباشرة على القطاعات الأخرى. وهو ما يعني أن الخدمات لا تمثل بديلاً عن التنمية الزراعية أو الصناعية، وإنما تشكل عنصراً رئيسياً لتعزيز قطاع الزراعة والنهوض بالتصنيع.

باء- تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣- أبرز مدير شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، لدى تقديمه مذكرة المعلومات الأساسية للأمانة العامة (TD/B/C.I/MEM.4/20)، كيف أن تنمية الخدمات يمكنها أن تعزز القدرة الإنتاجية من خلال الروابط الأمامية والروابط الخلفية لقطاع الخدمات مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وقال إن على البلدان أن تتصدى للعوامل التي تقيّد عملية جمع البيانات المتعلقة بالخدمات وتحدد النسب التي تمثلها بوصفها مدخلات لازمة لمنتجات قطاعات الاقتصاد الأخرى.

العلاقة بين الخدمات والقدرة الإنتاجية

٤- خلال حلقة نقاش مكونة من أربعة أعضاء، أفاد عضوٌ بأن القدرة الإنتاجية، في اقتصاد معاصر، تُقاس بالأساس بالاستناد إلى الموارد الإنتاجية المتاحة، ومهارات ريادة الأعمال، وروابط الإنتاج. وأكد أن أنشطة خدماتية عديدة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالزراعة والتصنيع، ومنها على سبيل المثال المالية، والنقل، والخدمات المهنية، والبحث والتطوير. ومن ثم يؤثر النهوض بقطاع الخدمات تأثيراً مباشراً وإيجابياً في تنمية القدرة الإنتاجية للبلدان، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إضفاء الطابع الخدماتي على التصنيع أفرز ترابطاً وثيقاً جداً بين قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات إلى درجة أن أصبح التصنيع في الوقت الراهن يعني إضفاء الطابع الخدماتي. وقال أيضاً إن مراحل ما قبل الإنتاج، من قبيل البحث والتطوير والتصميم، ومراحل ما بعد الإنتاج، من قبيل تسويق المنتجات ووسمها، توفر فرصاً لتوليد قيمة مضافة عالية في حين تتسم مرحلة التصنيع بانخفاض القيمة المضافة وضعف الأرباح بسبب المنافسة الشديدة. وعلى سبيل المثال، تُمثل تكاليف تصنيع هاتف ذكي يحمل علامة تجارية معينة نحو ٢٩ في المائة فقط من السعر النهائي. فالشركة صاحبة العلامة التجارية لا تملك وحدات مادية للصنع، بل تلجأ إلى التعاقد الخارجي مع جهات أخرى لصنع الهاتف الذكي بتكلفة منخفضة.

٥- وأشار أحد أعضاء حلقة النقاش إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي التي تهيمن في البلدان النامية وأن النهوض بها يؤثر بدرجة كبيرة في تعزيز القدرة الإنتاجية لدى هذه البلدان. وأكد بعض المندوبين والمشاركين على الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن بينها صغر حجم هذا الصنف من المؤسسات، وانعدام سبل الحصول على الموارد، وسرعة تأثرها ببيئة الأعمال غير المواتية. واقترحوا مجموعة من الخيارات التي من شأنها أن تساعد على التصدي لهذه الصعوبات. وأفاد أحد أعضاء حلقة النقاش بأن أحد الخيارات المتاحة لدعم هذه المؤسسات يتمثل في اتباع سياسة عامة تخصص نسبة مئوية معينة من مشتريات الميزانية العامة لشراء سلع أو خدمات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار نفس العضو وأحد المندوبين إلى خيار ثانٍ يتمثل في صياغة لوائح تنظيمية تشترط وجود سلاسل كبرى للتوزيع بالتجزئة لتخزين وتسويق نسبة مئوية دنيا من المنتجات المتأتية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واقترح عضو آخر خياراً ثالثاً يتمثل في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إدخال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجميع الأنشطة ذات الصلة حول مجموعة من عمليات التصنيع، نسجاً على منوال الصناعات القائمة على تكنولوجيا *Ppuri* في جمهورية كوريا. وأفاد بأن هذه القطاعات تهيمن عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنتج مكونات ومصنوعات بالاعتماد على تقنيات عمليات التصنيع، من قبيل السبك والصب وتشكيل المعادن واللحام ومعالجة السطوح والمعالجة الحرارية. فقبل سنوات قليلة، وضعت حكومة جمهورية كوريا سياسة للنهوض بالمصانع الذكية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إنشاء نظام للتصنيع يُدمج إدارة الإنتاج والربط الإلكتروني مع الشركاء التجاريين الرئيسيين والتحكم بالزمن الحقيقي. وفي الوقت الراهن، تُقدَّر نسبة الصناعات القائمة على تكنولوجيا *Ppuri* التي تبنت مشروع المصانع الذكية بنحو ١٠ في المائة. ونتيجة لذلك، زادت الإنتاجية بنسبة ١٨ في المائة وانخفض معدل المنتجات المعيبة بنسبة ٦٤ في المائة وازداد التشغيل الآلي بنسبة ١٠ في المائة.

٦- وقال عضو آخر، متحدثاً من منظور سلاسل القيمة العالمية، إن مختلف أنواع الخدمات تساهم في تنفيذ وظائف متعددة، إنتاجية وتكنولوجية وتنظيمية. وأشار إلى أوجه التباين المتزايدة بين الخدمات من حيث إضافة القيمة والمحتوى التكنولوجي وفرص ربط التنمية بمختلف قطاعات الاقتصاد. ففي الاقتصادات المتقدمة والبلدان التي تمضي بسرعة على طريق التصنيع، توجد علاقة تكافل بين الخدمات المقدمة للمنتجين والخدمات الكثيفة الاعتماد على المعارف المقدمة للمؤسسات التجارية، وبين تحديث الزراعة والتصنيع لإيجاد عمليات تولّد قيمة مشتركة من خلال تحويل الإنتاج وتنمية القدرات. وتشمل الآليات الكفيلة بدعم هذا التكافل، خدمات التعاقد الخارجي التي يوفرها قطاع التصنيع، وتحفيز التكنولوجيا عن طريق تحديث الزراعة، ودفع التكنولوجيا من خلال الصناعات التحويلية العالية التكنولوجيا.

٧- وأشار أيضاً إلى أن أثر الخدمات على التحول الإنتاجي والروابط الإنتاجية يظل محدوداً في الاقتصادات النامية التي تملك قاعدة إنتاج صغيرة، حيث يكون التركيز أكبر على استخراج القيمة منه على توليد القيمة. ومع ذلك، تتوافر لدى هذه البلدان آليات هامة من قبيل تحفيز الطلب من الخدمات المالية، وتنشيط الطلب والتكنولوجيا من الأنشطة التجارية، ودفع البنى الأساسية والتكنولوجيا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذا، ينبغي أن تُدمَج السياسات المتعلقة بالخدمات في إطار سياسات صناعية أوسع نطاقاً لاستغلال أوجه التكامل

في التنمية القطاعية. ومن الأهمية بمكان الانتباه إلى الطبيعة غير المتجانسة للخدمات والإقرار بضرورة دعم الخدمات الكثيفة الاعتماد على المعارف من أجل تحقيق تحول أوسع في الإنتاج يشمل مختلف القطاعات. وأكد العضو ضرورة أن تراعي سياسات الخدمات الوضع الخاص للبلدان النامية، حيث تكون الفرص محدودة لتحفيز الطلب ودفع التكنولوجيا بالاعتماد على الصناعات التحويلية العالية التكنولوجيا. وبناء عليه، وجب دعم الخدمات المقدمة للمنتجين، والنهوض بفرص إقامة الروابط، وتوفير الخدمات التكنولوجية والتنظيمية لتحسين الكفاءة على مستوى الشركة والنهوض بمعايير الجودة والارتقاء بالعمليات التنظيمية.

٨- وتساءل بعض المندوبين عما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لتنمية قطاع الخدمات أم القطاع الصناعي. ورداً على هذا السؤال، أشار بعض أعضاء فريق المناقشة إلى أن الاستراتيجيات الإنمائية تقتضي الأخذ بنهج متوازن يشمل الخدمات والتصنيع والزراعة وتعتمد على قاعدة تصنيع لتنشيط الطلب على الخدمات وتعزيز الابتكار، حيث تؤدي الخدمات دوراً هاماً في توفير المدخلات لجميع القطاعات وفي إنجاح استراتيجيات التنويع والتحسين. وقال عضو آخر إن على البلدان النامية التي ترغب في تحديد أولويات سياساتها العامة، أن تضع قائمة بالمنتجات الرئيسية التي تملك فيها القدرة على المنافسة، ثم تحدد الروابط الممكنة بين الخدمات المطلوبة والقطاعات ذات الصلة وتكفل للمنتجين توافر تلك الخدمات بالكمية الكافية وبالتنوع والجودة المطلوبين وفي حدود مستويات القدرة على تحمل التكاليف. وشدد عدة أعضاء في فريق المناقشة على ضرورة الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى تركز بالأساس على الخدمات.

٩- وسلّط عضوٌ الضوء على دور الأونكتاد ومختلف منابر النقاش التابعة له، مبرزاً قيمة التحليلات التي ينجزها دعماً للاستراتيجيات التي تضعها البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الخدمات. وأعرب عضو آخر عن تقديره للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن الخدمات ولاحظ ما أُبدي من توقعات بخصوص التعاون التقني مستقبلاً في هذا المجال.

زيادة توفير الخدمات لأجل تعزيز القدرة الإنتاجية

١٠- خلال المناقشة، أفاد عدة مشاركين بأن الخدمات توفر الوسائل اللازمة للتفاعل بين مختلف الأنشطة.

١١- وتقاسمت عضوة في فريق المناقشة تجربة سلطة الموانئ في جامايكا، حيث تحوّل الدور التقليدي للميناء من ميناء عبور (تُؤمَّن فيه وظيفتا الاستيراد والتصدير) إلى ميناء يُدمج وظائف لوجستية أكثر تطوراً (ميناء يحتوي مركز لوجستيات) مستقلة عن الطلب/التوريد المحلي. وقد مكّن هذا التحول من زيادة القدرة الإنتاجية للخدمات في جامايكا. وتشمل الخدمات المقدمة في منطقة اقتصادية خاصة تقع بالقرب من ميناء كينغستن وتغطي مساحة قدرها ٢٠٠ هكتار، عمليات التجميع الخفيف، والتعبئة وإعادة التعبئة، والوسم وإعادة الوسم، والفرز، والمزج وما إلى ذلك. زد على ذلك أن الخدمات المتصلة في منطقة الميناء، من قبيل التزويد بالوقود (تزويد السفن المعدة للرحلات بالغاز الطبيعي المسيّل)، ولوازم البحر (تجهيزات ومؤن)، والتخلص من النفايات وإعادة تدويرها، وإصلاح السفن، وتركيب قطع المركبات الآلية، قدمت قيمة مضافة لخدمات الميناء. واستلزم الأمر استثمارات كبيرة لجعل الميناء مكاناً جذاباً للمؤسسات التجارية. ومن خلال عملية دولية لطرح العطاءات، عرضت الحكومة امتيازاً لاستغلال المنطقة مدته ٣٠ عاماً مقابل استثمارات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وتضمنت شروط الامتياز إنجازَ أعمال جرف

وبناء محطة حاويات مشتركة وتشغيلها. وفي نفس الوقت، وفرت الحكومة مبلغ ٢٥ مليون دولار لتمويل بناء المرافق اللازمة للمؤسسات التجارية. وأشارت إلى أن الجمع بين الاستثمار الخاص في أشغال البنى الأساسية الضرورية والاستثمار العام في الإنشاءات العلوية ساهم في تنشيط عملية توفير الخدمات المحلية. ومن بين العناصر التي تضمنتها حزمة الإجراءات التي عرضتها الحكومة على المؤسسات التجارية لاتخاذ موقع لها في المرافق الجديدة داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة، الحوافز الضريبية وبناء قدرات الأفراد لتمكينهم من تطبيق المهارات المكتسبة في مكان العمل، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير التي ترمي إلى تيسير إجراءات الاستيراد/التصدير من قبيل العمل بنظام النافذة الواحدة للإجراءات الجمركية وإنشاء نظام لتبادل المعلومات بين الموانئ واستخدام مجموعة البرمجيات الإلكترونية World Plus للنظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد. وللحفاظ على القدرة التنافسية، تولت سلطات الميناء جمع بيانات مفيدة لقياس أداء الميناء بالمقارنة مع الموانئ الأخرى.

١٢- وأشار عضو آخر ومشارك إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية في تعزيز القدرة الإنتاجية للبلد، ولكنهما أكدا أن هذه المؤسسات تعاني من نقص حاد في البنى التحتية الأساسية التي تحتاجها المؤسسات التجارية لإنجاز أعمالها، من قبيل الطاقة الكهربائية، والماء، والطرق، وشبكات النقل والاتصال. وشدد العضو في حلقة النقاش على ضرورة أن تستثمر الحكومات المحلية في تطوير الخدمات المتصلة بالبنى التحتية لإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحمل الأعباء المالية. وبعكس ما يحدث في البلدان المتقدمة، حيث تُوفَّر هذه الخدمات الأساسية من خلال الاستثمار العام الحكومي، تضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في معظم البلدان النامية إلى الاضطلاع بدور الإنشاء هذا على نفقتها الخاصة. وأضاف بالقول إنه يتعين على البلدان النامية أن تنظر في السبل الكفيلة بإيجاد بيئة مواتية من خلال وضع إطار تنظيمي يفي بالغرض، وتعزز شفافية أطرها التنظيمية، ولا سيما فيما يتعلق بإنفاذ القوانين ضماناً للاستقرار والقدرة على التنبؤ والثقة.

١٣- ولاحظ عضو آخر في فريق النقاش أن الخدمات في البلدان العربية تؤدي دوراً رئيسياً في إيجاد فرص العمل، والاستثمار، والتجارة. وسلط الضوء على الآثار العامة غير المباشرة التي تحدثها الخدمات في القطاعات الإنتاجية الأخرى وعلى مساهمة قطاع الخدمات الكبيرة في إدماج المنطقة العربية في شبكات الإنتاج الدولية وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وأشار إلى وجود حواجز متعددة تقيّد التجارة في الخدمات في المنطقة العربية ملاحظاً أن هذه المنطقة هي الأشد قيوداً مقارنةً بالكتل الرئيسية الأخرى. وقال إن بلداناً عربية عديدة تحتاج إلى إصلاح قطاع الخدمات فيها والتصدي للحواجز التي تعوق تنمية وتعزيز التجارة في الخدمات في المنطقة إن هي أرادت أن تجعل القطاع قادراً على الاستفادة من إمكاناته فيما يتعلق بالنهوض بالقدرة الإنتاجية في المنطقة.

الخدمات الرقمية وتعزيز القدرة الإنتاجية

١٤- خلال حلقة نقاش مكونة من أربعة أعضاء، اتفق جميع الأعضاء على أن العالم يشهد رقمنة سريعة أفضت إلى ظهور خدمات رقمية ما فتئت تؤثر بشكل متزايد في تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان. وباستطاعة الاقتصادات النامية أن تجني ثمار الخدمات الرقمية بالاستفادة من أثر هذه الخدمات على خفض التكاليف. فانطلاقاً من تخفيض تكاليف قسم الإسناد ووصولاً إلى تخفيف تكاليف المعاملات، مكّنت الخدمات الرقمية البلدان النامية من زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز مقومات استمراريتها الاقتصادية.

١٥- واستشهد أحد أعضاء حلقة النقاش بالتكنولوجيا المالية التي تعتمد على الابتكار المالي القائم على التكنولوجيا وتنتج نماذج وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة تؤثر في توفير الخدمات المالية والأسواق المالية والمؤسسات. فقد خفضت التكنولوجيا المالية بدرجة كبيرة التكاليف المتصلة بالمعلومات والتنسيق والتعاقد. وعلى سبيل المثال، تتيح منصات الأقران للإقراض على الإنترنت، من خلال البرمجيات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الجوالة، التقاء المقترضين مع المقرضين دون وسيط وتجميع الأموال من مصادر مختلفة وتيسّر حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستهلكين على رأس المال. زد على ذلك أن هذه المنصات تفرض منافسة على المصارف الكبرى وتساهم من ثم في زيادة الكفاءة بوجه عام. ويمكن أيضاً أن تخدم التكنولوجيا المالية فئات السكان التي لا تستفيد في الوقت الراهن من الخدمات المصرفية. وبينما يُقدَّر عدد الكبار المستبعدين من النظام المالي الرسمي بنحو ١,٧ مليار شخص، فإن ثلثي الأشخاص ممن ليست لديهم حسابات مصرفية يملكون هواتف جوالة من شأنها أن تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية. ويمكن أن تشكل المزايا التي تنطوي عليها التكنولوجيا المالية والنظم الإيكولوجية المالية محركات قوية للنمو الشامل للجميع الذي تنشده خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تيسير التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وتساهم الخدمات الرقمية للتحويلات النقدية، من قبيل نظام M-Pesa، في تخفيض التكاليف وزيادة فرص التواصل وتقترن بشروط ميسرة فيما يتعلق برأس المال الأولي ولا تستلزم استثماراً كبيراً في البنى التحتية.

١٦- وأفاد العضو بأن هذه الخدمات تنطوي في الوقت نفسه على آثار غير مقصودة عديدة، اقتصادية واجتماعية وبيئية، بينها الخطر المرتبط بارتفاع المبالغ المشمولة بعمليات الإقراض بين الأقران التي تنعدم فيها الضمانات. وأكد الحاجة إلى وضع لوائح تنظيمية وفرض الرقابة والتدخل على صعيد السياسة العامة للتحقق من أن التكنولوجيات الجديدة تتيح فرصاً متكافئة للجميع. وأشار إلى ضرورة تحقيق توازن بين الابتكارات والمخاطر لتعميم الخدمات المالية، مع الحرص على التنسيق بين المصارف المركزية على الصعيد العالمي، وإقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية التي تساهم في تطوير الخدمات المالية المستدامة.

١٧- وأشار عضو آخر إلى أن التجارة آخذة في التغير نتيجة تطور التكنولوجيا، ومن تجليات هذا التغير الاتجاه المتنامي نحو تجميع السلع والخدمات وزيادة فرص التداول باستخدام وسائل جديدة لتقديم الخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى طمس التمييز بين مختلف أساليب تقديم الخدمات. ويرجَّح أن تفضي التكنولوجيات الناشئة وصناعة المعلومات، من قبيل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة الكمية وأمن الفضاء الإلكتروني، إلى تغييرات أخرى في الكيفية التي تتم بها التجارة.

١٨- وقال العضو إن البيانات تقع في صميم التجارة الرقمية، الأمر الذي يضفي المزيد من التعقيد على السياسة التجارية. وأشار إلى أن قواعد التجارة تقوم على التمييز بين السلع والخدمات، مفيداً بأن هذا التمييز ما انفك يزداد صعوبةً. فمعاملة بسيطة، كعملية شراء كتاب إلكتروني عابرة للحدود، تقوم على سلسلة من العوامل التمكينية، من قبيل تحرير الخدمات السمعية - البصرية ذات الصلة، والنفاذ إلى الشبكات الرقمية لطلب الكتاب، والقدرة على الدفع بالوسائل الإلكترونية. ومن ثم تهتم شركات الخدمات بالحواجز التي تقيّد التجارة في السلع والعكس بالعكس. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة، تثور قضايا جديدة لا بد من معالجتها. ولاحظ العضو أن التجارة بالطرود، مثلاً، أضفت على الجوانب المتعلقة بالرسوم الجمركية على *الصغائر* وتيسير التجارة أهميةً أكبر، مؤكداً أن تقييد تدفق البيانات قد يحدث آثاراً غير مقصودة.

١٩- وأفاد أيضاً بأن البعد الرقمي الذي يدعم دورة إنتاج السلع والتسليم برمتها في سلاسل القيمة العالمية يتيح فرصاً جديدة لتعميم التجارة، مشيراً إلى أن هذه الفرص تشمل النساء والمشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومضى يقول إن الاقتصاد الرقمي يعتمد على البيانات ولاحظ أن الإجراءات الرامية إلى تنظيم البيانات في تزايد مستمر وتشمل في بعض الحالات تدابير تقيّد تدفقات البيانات وتوطينها. وأكد أن الاقتصاد الرقمي يستلزم تفكيراً شمولياً يجمع بين مجالات عدة من مجالات السياسة العامة على نحو يعكس الارتباط الحالي الحقيقي بين السلع والخدمات والقدرة على الاتصال الإلكتروني في التجارة. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى العمل المشترك من أجل التصدي لتباين الأطر التنظيمية وتطبيق مبادئ الشفافية وعدم التمييز والتشغيل المتبادل، وتجنب القيود غير الضرورية المفروضة على التجارة. ولاحظ أن الاتجاهات السائدة منذ عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بالأطر التنظيمية تختلف باختلاف البلدان وتميل أكثر إلى تشديد اللوائح بدلاً من تحريرها.

٢٠- وأوضحت عضوة أخرى أن كل شيء تقريباً يقوم على التكنولوجيا الرقمية يمكن اعتباره خدمةً وأن الخدمات الرقمية تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الرقمي. ونظراً للأهمية المتزايدة للدور الذي تضطلع به الخدمات، تتسم الأطر التنظيمية الرقمية أيضاً بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان التي تسعى لتحقيق الإمكانات الإيجابية التي ينطوي عليها الاقتصاد الرقمي. وأعربت عن رأي مفاده أن اللوائح التنظيمية الجيدة هي التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز والحياد، مبينةً أن هذه المبادئ تشكل القاعدة للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وغيره من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأفادت بأن أي إطار تنظيمي رقمي جيد ينبغي أن يتضمن عنصر الابتكار كنظام إيكولوجي رقمي أساسي وأن هذا الإطار ينبغي أن يعتمد على التعاون بين السلطات التنظيمية داخل الحكومات وعلى المستوى المتعدد الأطراف. وعلى الهيئات التنظيمية أيضاً أن تبقى منفتحة على التكنولوجيات الجديدة وأن تتبنى موقفاً محايداً من التكنولوجيا بأنواعها. وشدد أعضاء آخرون على ضرورة أن تكون الأطر التنظيمية قادرة على الاستباق، ولا سيما في ظل التطور السريع جداً للتكنولوجيات الجديدة.

٢١- وقال أحد أعضاء فريق النقاش إن البلدان تعير اهتماماً باللوائح التنظيمية الرقمية الجيدة لأن مجالات الاقتصاد الرقمي هي بمثابة نظم إيكولوجية معقدة تقوم على تكنولوجيات متعاضدة. فالإنترنت وتقنية السحابة الإلكترونية وتقنية سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي وغيرها من أجزاء الاقتصاد الرقمي تعمل باقتران كل جزء منها بالآخر. ولهذا السبب، عندما تختار الحكومات أن تميز بين التكنولوجيات، فهي بذلك لا تؤثر في التكنولوجيا التي تميز ضدها فحسب، بل تمس أيضاً بالنظام الإيكولوجي الرقمي برمته. زد على ذلك أن النظم الإيكولوجية الرقمية تقوم على أشكال سلسة للتعاون والشراكة يمكن أن تتأثر بضعف اللوائح التنظيمية.

٢٢- وفسّر عضو آخر الزيادة في الخدمات الرقمية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في إندونيسيا. فقال إن الابتكار الرقمي في البلد أدى إلى زيادة مجموعة الخدمات الرقمية المتاحة لعامة الناس نتيجة توسع نطاق الخدمات الرقمية المعروضة من مقدمي هذه الخدمات، وهو ما أتاح للمستهلكين إمكانية الحصول على خدمات لم تكن في متناولهم. واستفاد مقدمو الخدمات غير الرقمية أيضاً من الزيادة المسجلة في الخدمات الرقمية بفضل الفرص التي أتاحتها هذه الخدمات لزيادة الكفاءة وتعزيز الاتصال المباشر مع المستهلكين وعدد قليل من الوسطاء. وأفاد بأن الخدمات الإبداعية الرقمية تحقق أعلى معدلات النمو في سوق العمل الإندونيسية. فقد تمكنت هذه القطاعات من تحويل تركيبة القوة العاملة التقليدية وأتاحت فرصاً إضافية لرائدات الأعمال وهيأت

الظروف لتكافؤ الفرص. كما أتاحت الخدمات الرقمية فرصاً جديدة للمشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأضفت الصبغة الرسمية على القطاعات غير المنظمة في الاقتصاد الإندونيسي. وساهم انتشار وسائل الدفع الإلكتروني في تعميم الخدمات المالية، وهو ما أتاح للسكان ممن ليس لديهم حسابات بنكية الإمكانية للحصول على التمويل. ومضى قائلاً إن توسيع البنى التحتية من شأنه أن يوجِد نظاماً إيكولوجياً رقمياً أكثر كفاءةً ويتيح للتجار والمستهلكين فرصاً جديدة للاستفادة من هذه الخدمات. ويمكن للبلدان التي تسعى لتعزيز ثقة المستهلك أن تنظر في مواءمة قوانينها المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، والخصوصية، وحماية المستهلك.

٢٣- وأعرب بعض المندوبين عن الانشغال إزاء الأثر الذي قد يترتب على التنمية نتيجة تطبيق قواعد تجارية ملزمة على بعض جوانب الاقتصاد الرقمي، من قبيل الضرائب والسياسة المتعلقة بالبيانات وإدارة الإنترنت، باعتبار البيانات عنصراً رئيسياً من عناصر الاقتصاد الرقمي، ومن ثم على عملية التصنيع في البلدان النامية في العصر الرقمي. وأفاد بعض أعضاء فريق النقاش في تعليقاتهم بأن وقف العمل بنظام الرسوم المفروضة على التجارة الإلكترونية الذي أعلنته منظمة التجارة العالمية ينطبق على الرسوم الجمركية ولا يشمل الأنظمة الضريبية المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل ضرائب المبيعات المنتجات التي تسلَّم بالوسائل الرقمية.

٢٤- وأكد عضو آخر الأهمية التي يتسم بها التعاون الدولي والحوار، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية للبلدان النامية في مجالي التنظيم ووضع المعايير. وأشار إلى ضرورة أن تراعي الجهود التنظيمية الدولية الواقع الوطني وتحترم الحيز المتاح للسلطات الوطنية في مجال تحديد السياسات العامة، وأن تحرص في الوقت ذاته على عدم تقويض الأهداف التنظيمية، من قبيل حماية مصالح المستهلك. ويمكن أن يشمل نهج متزن في هذا الصدد استعراضات الأقران التي تتيح لبلد ما أن يعلق على جانبي التنظيم والتنفيذ في بلد آخر.

النهوض بدور الخدمات كعنصر كفيل بتعزيز القدرة الإنتاجية من خلال التعاون الدولي

٢٥- خلال حلقة نقاش مكونة من أربعة أعضاء، أفاد عدة أعضاء بأن قدرة البلدان النامية على تقديم الخدمات عموماً لا تزال محدودة. فالبلدان النامية في معظمها مستوردة صافية للخدمات التجارية. ويمكن أن يوفر التعاون الدولي، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الإقليمية واتفاقات التكامل الإقليمي والتعاون بين الجنوب والجنوب، حلاً مفيداً. ولاحظت عضوة أن البلدان في أفريقيا تركز بالأساس على التنمية الصناعية والزراعية بالمعنى التقليدي. ولهذا السبب، لا يتبوأ دور الخدمات في تعزيز القدرة الإنتاجية مكانة بارزةً في الخطاب الأوسع نطاقاً بشأن السياسة العامة في أفريقيا. وقالت أيضاً إن النقاش حول إضفاء الصبغة الخدماتية على الإنتاج ودعم الخدمات لزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الأخرى ودور الخدمات في تيسير التجارة محدود جداً.

٢٦- وأشار بعض أعضاء فريق النقاش إلى أن الافتقار إلى البيانات يساهم في توسع الفجوة بين عملية إقرار السياسات العامة والإطار التحليلي. ولاحظ عضوٌ أن غياب البيانات عن توزيع تجارة الخدمات حسب أساليب التوريد، ونقص المعلومات المتاحة عن مساهمة الأسلوب ٣ في التجارة ومحدودية التقديرات المتعلقة بحجم الحواجز التي تؤثر في تجارة الخدمات، تشكل العقبات الرئيسية التي تعترض صانعي السياسات وتعوق جهودهم الرامية إلى وضع سياسات قائمة على دراية جيدة. وعلى سبيل المثال، أصبح الأسلوب ٣ يتسم بأهمية حاسمة حتى بالنسبة إلى بعض البلدان النامية، كالبرازيل، التي نجحت في تحقيق وجود تجاري بارز بإنشاء مؤسسات تجارية فرعية في بلدان أجنبية، بما فيها بلدان نامية. وأشار أيضاً إلى النمو المتزايد للأسلوب ١ نتيجة تطور التجارة الرقمية.

ومراعاةً للروابط القائمة بين الخدمات والقدرة التنافسية لقطاع التصنيع، التي تتجاوز نطاق الخدمات في حد ذاتها، ينبغي للدول أن تحصر بالكامل دورَ ما يُسمَّى "الخدمات المصنفة في الأسلوب ٥" (أي الخدمات المدمَجة في السلع المصنعة، والتجارة، والوظائف) فيما تعدّه من إحصاءات تتعلق بالخدمات. وأشار في هذا الصدد إلى مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد يجري تنفيذه في الوقت الراهن بشأن قياس مساهمة الخدمات في الصادرات من السلع من خلال الأسلوب ٥.

٢٧- ولاحظ عضو آخر أن البلدان النامية تواجه تحدياً آخر يتمثل في انعدام المبادلات التجارية الثنائية في الخدمات. وأفاد بأن البلدان الأعضاء في رابطة التكامل في أمريكا اللاتينية، وعددها ١٣ بلداً، تتعاون من أجل بناء قاعدة بيانات بشأن المبادلات التجارية الثنائية في الخدمات. وإضافة إلى ذلك، تشجع رابطة التكامل في أمريكا اللاتينية تقاسم الخبرات بين البلدان وتيسّر النقاش بشأن القضايا المتصلة بتنمية الخدمات في البلدان الأعضاء، من قبيل الخدمات القائمة على المعارف.

٢٨- وأفاد عضو آخر، في إشارة إلى الحالة في أفريقيا، بأن التكامل الإقليمي توسع تدريجياً من نهج إقليمي صرف إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقطاعات الخدمات ذات الأولوية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، هي الخدمات المتصلة بالنقل والاتصال والمال والسياحة ومؤسسات الأعمال، التي تمثل خدمات البنى التحتية الرئيسية للنهوض بالقدرة الإنتاجية. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى التفاوض على الالتزامات القطاعية وأطر التعاون في المسائل التنظيمية. وأشار العضو إلى الحاجة إلى استكشاف أوجه التآزر الممكنة مع المبادرات الهامة الأخرى، من قبيل خطة تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ومشروع السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. وأكد أيضاً أهمية إشراك القطاع الخاص على جميع المستويات في عملية التفاوض على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحسين مشاركة البلدان في عملية التكامل الجارية في أفريقيا.

٢٩- وناقش جميع أعضاء الفريق ومندوبٌ مسألة التسلسل السليم لعملية إدماج مختلف البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي. واقترح أحد أعضاء فريق النقاش والمندوب البدء بالمفاوضات والاتفاقات التجارية على الصعيد الإقليمي أولاً نظراً إلى أن أوجه التباين في القدرات الإنمائية عادةً ما تكون قليلة بين بلدان تنتمي إلى نفس المنطقة. وأشار بعض أعضاء فريق المناقشة إلى إمكانية أن تنخرط البلدان في آن واحد في مستويات متفاوتة من عملية التكامل. وأوضح عضو فريق النقاش كيف أن عملية التكامل العميق على المستوى الإقليمي يمكن أن تتحقق بالتوازي مع الاندماج على الصعيد العالمي، لأن قطاع الخدمات على المستوى الإقليمي قد لا يكون كافياً أو قد لا يملك المقومات اللازمة لإعطاء ميزة تنافسية للشركات المحلية الأخرى في المنطقة لتنافس في الأسواق العالمية.

٣٠- وأفاد عضو آخر في فريق النقاش ومندوبٌ بأن البلدان المؤسِسة الثمانية لمنظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، وهي إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وتركيا، وماليزيا، ومصر، ونيجريا، تعكف على تعزيز التعاون لأجل تنمية الخدمات والنهوض بالتجارة في الخدمات. وقال عضو فريق النقاش إن الخدمات تحتل مكانة بارزة ضمن مجالات التعاون الستة ذات الأولوية (الزراعة والأمن الغذائي، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والنقل، والطاقة). ولاحظ أن هذه الكتلة الاقتصادية تنتج ٢,٨ في المائة فقط من الصادرات العالمية من الخدمات وأن البلدان الثمانية هي بلدان "مستوردة صافية" للتجارة في الخدمات بلغ عجز

قطاع الخدمات لديها ما قيمته ٢٠ مليار دولار في ٢٠١٧. ووقع فرادى البلدان الأعضاء ٤٢ اتفاقاً تجارياً إقليمياً مع شركاء متعددين، ولكن عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بتجارة الخدمات لا يتجاوز ١٢ اتفاقاً. ولاحظ وجود إمكانية كبيرة لزيادة التعاون بين الأعضاء في منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، فضلاً عن التعاون بين البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان الأخرى.

جيم- الجلسة العامة الختامية

توصيات للمضي قدماً

٣١- خلال الجلسة العامة الختامية، عرض الرئيس موجزاً من إعداده للرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة التي آلت إليها المناقشات، وسلّط الضوء على العناصر التالية:

(أ) ثمة حاجة لتعزيز الروابط بين الخدمات، المترسخة في جميع قطاعات الاقتصاد، والقطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يشمل قطاع التصنيع؛

(ب) ينبغي إدماج السياسات المتعلقة بالخدمات في السياسات الصناعية الأوسع نطاقاً للاستفادة من أوجه التكامل في التنمية القطاعية؛

(ج) تحتاج البلدان النامية إلى وضع قائمة بالمنتجات الرئيسية التي تملك فيها القدرة على المنافسة، وتحديد الروابط القائمة بين القطاعات ذات الصلة والخدمات المتصلة بتلك المنتجات، والتحقق من أن المنتجين قادرون على الحصول على تلك الخدمات؛ ومتى تعذر ذلك، يمكن أن تؤدي الواردات دوراً تكميلياً؛

(د) يمكن أن يساهم إنشاء مراكز اللوجستيات بالقرب من الموانئ في زيادة القدرة الإنتاجية من خلال الروابط الخلفية والأمامية وتقديم خدمات تتميز بكفاءة أكبر، ومن ثم يمكن إيجاد فرص عمل جديدة؛

(هـ) تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى دعم الحكومة، مثلاً من خلال سياسات تشجع هذا النوع من المؤسسات. فهذه السياسات من شأنها أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية، بما في ذلك تقديم الخدمات المحلية ذات الصلة؛

(و) تحتاج البلدان النامية إلى النهوض برأس المال البشري (المهارات والخبرة) لتنمية قطاعات الخدمات لديها وتحسين فهم الجهات الحكومية للاحتياجات الجزئية من الخدمات؛

(ز) ينبغي للحكومات أن تنظر، لدى وضع سياساتها العامة، في السبل الكفيلة بتهيئة بيئات تمكينية، مع الحرص على إشراك القطاع الخاص، وتتناول مسألة الشفافية في تقديم الخدمات، وتوافر مرافق البنى التحتية لقطاع الأعمال، بغية الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية؛

(ح) ينبغي أن تكون الهيئات التنظيمية قادرة على الاستباق لدى وضعها القواعد التنظيمية، ولا سيما في ظل التطور السريع جداً للتكنولوجيات الجديدة، وأن توجد توازناً بين المخاطر والابتكارات؛

(ط) يتسم التعاون والتنسيق بين الوكالات الحكومية والهيئات التنظيمية على الصعيد الوطني بالأهمية لتعزيز الروابط بين الخدمات، بما في ذلك الخدمات الرقمية، وسائر قطاعات الاقتصاد؛

(ي) الاقتصاد الرقمي عبارةٌ عن نظام إيكولوجي معقد، وتتوقف الاستفادة من الخدمات الرقمية على الخدمات والسلع والقدرة على الاتصال الإلكتروني؛

(ك) ينبغي توخي المزيد من الدقة في جمع البيانات المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقدرة الإنتاجية والتجارة، وينبغي أيضاً إتاحة هذه البيانات كيما تكون الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة قائمةً على دراية دقيقة. ويمكن أن يساهم تعزيز التعاون الدولي بين البلدان، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، في النهوض بالقدرات الوطنية في مجال جمع البيانات المتعلقة بالخدمات وتحليلها؛

(ل) ينبغي تعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب، للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الخدمات لتعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً وهي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يوفر الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى محفلاً لهذا التبادل.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٢- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠١٩، السيد أليار ليبي عبدالعزيز (سري لانكا) رئيساً له والسيدة ديبورا بونثي (غواتيمالا) نائبةً للرئيس - مقررةً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٣- أقر المندوبون في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/19)، على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب؛

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

٣- تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات؛

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٤- أذِن المندوبون في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، للمقررة بأن تعدّ، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
إسبانيا
إكوادور
أنغولا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
البرازيل
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاسو
بيرو
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جمهورية كوريا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
دولة فلسطين
سري لانكا
سويسرا
عمان
غواتيمالا
كوت ديفوار
كوستاريكا
الكونغو
كينيا
لبنان
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موزامبيق
ناميبيا
نيبال
نيجيريا
الهند
اليمن

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
رابطة التكامل في أمريكا اللاتينية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.4/INF.7.

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
مركز التجارة الدولية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
من الفئة العامة
منظمة القرية الأفريقية